



# حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#لقاءات رسمية

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF) يعقدان اجتماعًا عن بعد



ASIA PACIFIC FORUM  
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights



عقدت الأنسة  
ماريا خوري رئيسة  
المؤسسة الوطنية  
لحقوق الإنسان  
اجتماعًا عبر الاتصال  
الإلكتروني المرئي

وتطرقت خوري الى ما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، فضلًا عن توزيع استبيانات لمعرفة رأي الأشخاص المحجورين والمعزولين صحيًا، وأيضًا للكادر الطبي والخدمي المتواجد هناك، مشيرة الى انه سيتم اصدار تقرير قريبًا حول نتائج هذا الاستبيان.

مع السيد كيرين فيتزباترك المدير التنفيذي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، والبروفيسور كريس سيدوتي الخبير الاستشاري في المنتدى، والسيدة بيب دارغن مستشارة تقييم القدرات في المنتدى، بحضور المستشار ياسر شاهين الأمين العام، وذلك في إطار التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية (APF)، حيث رحبت بهم، مشيدة بالجهود الاستثنائية التي يقوم بها منتدى آسيا والمحيط الهادئ لدعم المؤسسات الوطنية في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) والتي تتطلب تعاونًا وتكاتفًا دوليًا لمكافحة هذا الوباء.



الحالية، موضحة في ذات الوقت بأن المؤسسة تعمل على التأكد من عدم وجود اكتظاظ في سكن العمالة الوافدة.

من جانبه، أوضح السيد فيتزياترك استعداد المنتدى لتقديم كل الدعم والمساندة للمؤسسة في تنفيذ أهدافها والقيام باختصاصاتها. وفي ختام الاجتماع، تطرق الجانبان إلى التحديات التي تواجهه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم في التعامل مع الإجراءات الاحترازية التي تطبقها الدول المختلفة لمنع انتشار فيروس كورونا، وكيف يمكن لها القيام بواجباتها وتعاون منتدى اسيا والمحيط الهادئ مع تلك المؤسسات للقيام بالدور المنوط بها.

كما قدمت رئيسة المؤسسة موجزًا عما قامت الدولة من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذا الوباء، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان، وعلى رأسها العفو الملكي السامي عن 901 شخص، وتفعيل العقوبات البديلة والتي استفاد منها حوالي 1800 شخص، إضافة إلى إنشاء عدد من مراكز للحجر والعزل الصحي، ومنح التصاريح اللازمة لإقامة مراكز خاصة للعزل والحجر الصحي المؤقت لمن يرغب في اللجوء إليها، كما تم تخصيص عدد من المدارس والمباني المؤقتة لتسكين العمالة ومنع اكتظاظها في أماكن سكنهم

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والسفارة البريطانية يعقدان اجتماعًا عن بعد



عقدت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا عبر الاتصال الإلكتروني المرئي مع السيدة شيريل ايديس رئيسة قسم الشؤون السياسية والإعلام والعلاقات العامة والسيد كريس ثومبسون رئيس قسم البرامج بالسفارة البريطانية بمملكة البحرين، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالسفارة البريطانية في المملكة.

وقدمت خوري نبذة عما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين.

ونوهت رئيسة المؤسسة في ذات الوقت بالإجراءات التي اتخذتها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل للحفاظ على الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا.

كما بحث الجانبان إمكانية استئناف بعض البرامج التدريبية عن بعد، وذلك تنفيذًا لاختصاصات المؤسسة الوطنية في مجال تلقي الشكاوى وآلية التعامل معها.

## الوطنية لحقوق الإنسان: المحاكمة عن بعد نقلة نوعية في منظومة العدالة بمملكة البحرين

انشاءها والمتعلقة بحضور جلسات المحاكمات لمراقبة ضمانات المحاكمة العادلة سوف تتواصل مع الجهات القضائية لتفعيل دورها الرقابي في التأكد من توافق هذه المحاكمات مع الضمانات والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

ونوهت خوري بأن التعديل الجديد على قانون الإجراءات الجنائية، وتطبيق فكرة العمل عن بعد، يأتي متوافقًا مع ضمانات المحاكمة العادلة ومقوماتها، والمتمثلة في علنية

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف باعتماد مقر مؤقت للمحاكم في منطقة جو، وذلك في إطار تحقيق متطلبات المحاكمة الجنائية عن بعد وتيسير إجراءاتها، تنفيذًا للقانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

وتؤكد المؤسسة الوطنية بأن تطبيق المحاكمة عن بعد يأتي متوافقًا ومكملاً ومعززًا لجميع إجراءات مملكة

المحاكمة وتدوينها، والحق في الاستعانة بمحام والذي يقع له حق الاختيار في حضور قاعة المحكمة المنعقدة في المنطقة الدبلوماسية أو تلك المنعقدة عن بعد



البحرين الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، حفاظًا على صحة وسلامة جميع المتقاضين والأفراد، وبما يعزز من مقتضيات العدالة الجنائية.

من جانبها ثمنت ماريا خوري رئيسة مجلس المفوضين صدور التعديلات الجديدة على قانون الإجراءات الجنائية، والتي كان من شأنها وضع حلول أكثر يسرًا لإجراءات التحقيق والمحاكمة لجميع أطراف الدعوى الجنائية، عبر الاستفادة من الوسائل التقنية المتقدمة، مع عدم الإخلال بمقتضيات المحاكمة العادلة ودون مساس بحقوق الدفاع أو بالضمانات المقررة قانونًا، وبما يحقق متطلبات قانون الإجراءات الجنائية، إذ أجاز للنياحة العامة خيار استخدام تقنيات النقل الأثيري عن بعد متى ما ارتأت النياحة العامة ذلك عند ممارستها لاختصاصاتها، وللمحكمة أثناء مباشرة إجراءاتها الاستعانة بوسائل النقل الأثيري عن بعد، الأمر الذي يخضع لسلطة وتقدير المحكمة وإشرافها الكامل. ولا شك ان المؤسسة ضمن ولايتها الواسعة الواردة في قانون

في منطقة جو حسب اختياره، وضمان مبدأ المواجهة، وسماع الشهود ومناقشتهم، وحضور عضو النيابة الذي سيتولى ضبط كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حسن سير المحاكمة وانتظامها في ذلك المكان، مع اعتبار مكان تواجد المتهم امتداد لقاعة المحكمة وجزء لا يتجزأ منها، وإخضاعه التام لسيطرة المحكمة وسلطتها، كما أكدت بأن النقل الأثيري سيعزز من ضمانات حقوق الإنسان، إذ يعتمد على ضمان الوصول إلى العدالة بطرق أكثر يسرًا وأقل جهدًا وأسرع إنجازًا، ويعد بمثابة نقلة نوعية في منظومة العدالة في مملكة البحرين، كما إن التحول العدلي الإلكتروني من شأنه تعزيز ودعم مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.



## لجنة الشكاوى والرصد تعقد اجتماعها الرابع عشر عن بعد

التزاما من المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بالإجراءات الاحترازية والتعليمات الصادرة للمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الانسان عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري المعتاد عبر وسائل التواصل المرئي، برئاسة الأنسة ماريّا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، والسيد عمار أحمد البناي.

## لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الافتراضي الرابع عشر عن بعد



عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان اجتماعها الافتراضي الرابع عشر عن بعد، برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي.

ومقيمين بالتمتع بالحق في الصحة، فضلا عما تقوم به وزارة الصحة من إجراءات وقائية وتدابير احترازية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ونشر الوعي وتثقيف المجتمع حول هذا الفيروس، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من انتشاره حفاظا على صحة وسلامة الجميع.

وأوضحت اللجنة أهمية التنسيق لعقد فعالية طاولة مستديرة حول واقع سكن العمال وأثره على انتشار جائحة كورونا، وذلك عند مناقشة اللجنة مقترحاتها وتصوراتها للفعاليات التي تعتمزم المؤسسة الوطنية التنسيق لعقدتها خلال العام الجاري، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن تكريس قيمها في المجتمع بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021.

واختتمت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتممين مضامين الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بمناسبة دخول العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، حيث دأب جلالاته على توجيه كلماته السامية لأبناء البحرين وجميع المقيمين، والتي أكد من خلالها على أهمية المحافظة على الموروثات الاجتماعية والعادات والتقاليد مع ضرورة اتباع الإرشادات الوقائية الصادرة والتدابير الاحترازية المتخذة من الجهات المختصة لمواجهة جائحة كورونا.

كما وثمنت اللجنة المبادرة الإنسانية التي تبنتها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بسداد كامل للديون والمبالغ المالية المستحقة على النساء البحرينيات ممن صدر بحقهن احكام قضائية ضمن القوائم المنشورة من قبل وزارة الداخلية (مبادرة فاعل خيرا).

وكررت اللجنة اشاداتها بما توليه مملكة البحرين من جهود كبيره في سبيل تمكين الجميع من مواطنين



ورفعت اللجنة التهنئة إلى القيادة وجميع المواطنين والمقيمين بمناسبة عيد الفطر المبارك، داعين الله عز وجل أن يعود على الجميع بموفور الصحة والسلامة، وأن تنتهي جائحة كورونا بمشيئة الله، مؤكدة في ذات الوقت على ضرورة التزام المواطنين والمقيمين بالإرشادات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة، والعمل بمعايير التباعد الاجتماعي قدر الإمكان، حيث ان التزام الجميع بالتعليمات يحافظ على حقوق الإنسان بصفة عامة والحق في الصحة بصفة خاصة.

وكررت اللجنة إشاداتها بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي انتهجتها الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل في وزارة الداخلية خلال الظروف الاستثنائية الراهنة ولا سيما تلك المتعلقة بتقديم الاستشارات الطبية والعلاج لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل باستخدام تقنيات التواصل والاتصال المرئي، وذلك من منطلق حرص إدارة تلك المراكز على التصدي لفيروس كورونا، حفاظا على صحة وسلامة النزلاء. وقد أشارت رئيسة اللجنة الى ان مركز سجن جو قدم عدد (40) استشارة طبية مع استشاريين من مختلف مستشفيات البحرين خلال عشرين يوم فقط من تفعيل خدمة تلقي العلاج والاستشارة الطبية عن بعد.

وكررت اللجنة إشاداتها بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي انتهجتها الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل في وزارة الداخلية خلال الظروف الاستثنائية الراهنة ولا سيما تلك المتعلقة بتقديم الاستشارات الطبية والعلاج لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل باستخدام تقنيات التواصل والاتصال المرئي، وذلك من منطلق حرص إدارة تلك المراكز على التصدي لفيروس كورونا، حفاظا على صحة وسلامة النزلاء. وقد أشارت رئيسة اللجنة الى ان مركز سجن جو قدم عدد (40) استشارة طبية مع استشاريين من مختلف مستشفيات البحرين خلال عشرين يوم فقط من تفعيل خدمة تلقي العلاج والاستشارة الطبية عن بعد.



التي تقوم بها كل من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية بالتنسيق مع سفارات الدول الأجنبية في البحرين لضمان اجراء اللازم وفق الإجراءات الاحترازية.

ومن ثم ناقشت اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وتدارست ما اتخذ فيها من إجراءات، واستعرضت اللجنة عددًا من الشكاوى، والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من أبريل وحتى مايو 2020 والتي بلغت خمس شكاوى تنوعت مضامينها بين الحق في الصحة والحق في السلامة الجسدية والمعنوية، كما قدمت 41 مساعدة قانونية، ورصدت ست حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن تلقيها 93 اتصالًا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة.

وأكدت اللجنة استمرار المؤسسة في تقديم خدماتها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر موقعها الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وذلك نظرًا للظروف الحالية والإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا، والتزاما بتوجيهات وإرشادات الجهات الرسمية للحد من انتشار الفيروس، وحرصًا على صحة وسلامة الجميع.

## لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الرابع عشر عن بعد

وافتح رئيس اللجنة الاجتماع بتوجيه الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهود كبيرة أثناء زيارتهم وتواصلهم مع المحجورين

وناقشت اللجنة كشفها الدوري المتضمن للحالات ذات العلاقة بتطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة وأكدت اللجنة على استمرار التواصل مع الجهات المعنية بهدف التنسيق معها بشأن الطلبات المستوفية لشروط القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة.

كما وأكدت اللجنة أنه انطلاقًا من الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، إلى جانب اختصاصها الرقابي بشكل عام واختصاص اللجنة في رصد أوضاع حقوق الإنسان بشكل خاص لا سيما في مراكز الإصلاح والتأهيل، فقد تواصلت اللجنة مع المعنيين وذلك للتأكيد على أهمية استمرار احترام الحق في التعليم للنزلاء في المراحل الدراسية عبر توفير الكتب الدراسية لهم استعدادًا لتأدية امتحانات الفصل الدراسي.

وناقشت اللجنة عددًا من طلبات المساعدة التي وردت لها من بعض المحكومين الأجانب الذين شملهم العفو الملكي السامي، حيث طلبوا تسهيل إجراءات سفرهم وعودتهم إلى أوطانهم في ظل الظروف الراهنة، مثنية اللجنة الجهود

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الرابع عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح.

تمر بها البلاد، والتزامًا بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية بشأن التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، حفاظًا على صحة وسلامة الجميع. وفي ذات الوقت التواصل مع مسؤولي تلك المراكز للوقوف على الأوضاع المختلفة للنزلاء

والمعزولين في مراكز الحجر والعزل التي تمت زيارتها، والكادر الطبي في هذه المراكز، حيث جاءت هذه الزيارة لتؤكد نهج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باختصاصها بالزيارات المعلنة وغير المعلنة لمثل هذه الأماكن وعلى الأخص في ظل ظروف جائحة الكورونا (كوفيد 19) وذلك



والإجراءات المتخذة بشأن الحلول المناسبة لأي من الملاحظات المرفوعة منهم إن وجدت في ظل الأوضاع الراهنة.

كما أكدت اللجنة على أهمية العمل على إيجاد آلية مناسبة يتم من خلالها رصد أوضاع العمالة الوافدة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية، والتأكد من مدى توافر مختلف الخدمات المقدمة لهم بصفة عامة، سواء من قبل أصحاب الأعمال أو من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة وبما يضمن تمتعهم بكافة حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والصكوك الدولية على أكمل وجه.

واختتمت اللجنة اجتماعها بتسليط الضوء على موضوع المحكومين الأجانب الذين شملهم العفو الملكي الصادر من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله وعاه، وأن المؤسسة تتابع باهتمام هذا الموضوع ومن ثم إنهاء إجراءات سفرهم لأوطانهم.

للتأكد من توافر مختلف حقوق الإنسان الواجب توافرها في مثل هذه الظروف وفقًا للدستور والاتفاقيات والصكوك الدولية.

وقد ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ثم استكملت مناقشاتها حول الآلية المتبعة لمواصلة الزيارات المخصصة لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية خلال هذه الفترة الاستثنائية، بهدف الاطلاع على الأوضاع المعيشية والإنسانية والحقوقية للنزلاء في تلك المراكز، والتأكد من مدى تمتعهم بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين المحلية والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات العلاقة على أكمل وجه دون أي تمييز. وقد أكدت اللجنة على أهمية استمرار زيارتها لتلك المراكز، والاستماع للنزلاء عبر الاستعانة بوسائل التواصل والاتصال المرئي الحديثة، مراعاة للظروف الاستثنائية التي

